الأمم المتحدة
الاتحاد الأفريقي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الاتحاد الأفريقي

E/ECA/COE/36/14
AU/STC/FMEPI/EXP/14(III)
Distr.: General
23 February 2017

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة الخبراء
الاجتماع السادس والثلاثون

الاتحاد الأفريقي
لجنة الخبراء
الاجتماع الثالث

الاجتماعات السنوية المشتركة العاشرة للجنة الاتحاد الأفريقي الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية والتخطيط والتكامل الاقتصادي ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

اجتماع لجنتي الخبراء
داكار، ٢٣-٢٥ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل النظامية الخاصة باللجنة الاقتصادية

التقدم المحرز في تنفيذ المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

أولاً- مقدمة

١- شَهِد عام ٢٠١٥ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وخطة عام ٢٠٦٣ التي تشكل الإطار الإقليمي لتنمية القارة الأفريقية. وفيما يخص أقل البلدان نموا بصفة عامة، والبلدان الأفريقية الأقل نمواً على وجه الخصوص، فإن هذه الأطر المتفق عليها على الصعيدين الإقليمي والدولي سيتعين تنفيذها، إلى جانب برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، بطريقة متكاملة ومتسقة. وسيتطلب التنفيذ الفعال تعزيز القدرات من أجل إدماج جميع المبادرات المذكورة أعلاه

* E/ECA/COE/36/1-AU/STC/FMEPI/EXP/1(III)

في أطر التخطيط الوطنية، إلى جانب بناء القدرات لتحديد وتعزيز أوجه التآزر بين الغايات والأهداف والمؤشرات المترابطة بغية تحقيق الأثر الأمثل للسياسات.

ثانياً– التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول

ألف– الهياكل الأساسية والطاقة

١– الحالة العامة

٢- تُشَكِّل الهياكل الأساسية والطاقة الشروط الرئيسية اللازمة لجهود تعزيز التصنيع وتحقيق التحول الهيكلي. فعلى سبيل المثال، فإن إنشاء مناطق اقتصادية خاصة لتعزيز تطوير التصنيع يتطلب وجود هياكل أساسية جيدة وكافية، ولاسيما في مجالات النقل والطاقة والمياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتضمن هذا الفرع تقييماً للتقدم المحرز خلال السنوات الأخيرة في توفير الهياكل الأساسية والطاقة في البلدان الأفريقية الأقل نمواً.

٣- وتعاني البلدان الأفريقية الأقل نمواً من ضعف القدرات الإنتاجية ومن وجود فجوة كبيرة في الهياكل الأساسية تجعلها في مسار إنمائي يتسم بتدني التنويع الاقتصادي، حيث تكون عوامل الإنتاج فيها، وخاصة القوة العاملة، متركزة في أقل القطاعات انتاجية مثل زراعة الكفاف والخدمات غير الرسمية. وما تزال أنشطة التجهيز وإضافة القيمة ضئيلة نسبياً، فتصدير المواد الخام لا يزال هو القاعدة في هذه البلدان. ومساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة بالمقارنة مع بقية العالم.

٤- ومن خلال تفحص الجدول ١، يمكن ملاحظة أن القيمة المضافة التصنيعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت ٨,٣٣ في المائة في البلدان الأفريقية الأقل نمواً في عام ٢٠١٥. وهذه النسبة مطابقة للنسبة المسجلة عام ٢٠١٠ وهي أقل حتى من المستوى الذي بلغته في عام ٢٠٠١ حين كانت ١٠,٢٩ في المائة. وعلى سبيل المقارنة، بلغ هذا المؤشر ١٢,٥٨ في المائة عام ٢٠١٥ بالنسبة لأقل البلدان نمواً مجتمعة، وبلغ ١٠,٥٤ في المائة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وكان هذا الرقم بالنسبة لبلدان العالم ككل ١٤,٩٥ في المائة في عام ٢٠١٤.

الجدول ١

القيمة المضافة التصنيعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

	٢٠٠١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
البلدان الأفريقية الأقل نمواً	١٠,٢٩	٨,٣٣	٨,٥٧	٨,٤٥	٨,٣١	٨,٢٠	٨,٣٣
جميع البلدان الأقل نمواً	١٠,٠٨	١١,٤٨	١١،٦٩	١١,٢٥	١٢,١٦	١٢,١٧	١٢,٥٨
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١١,٦٥	١٠,٣١	١٠,٢١	١٠،٣٥	١٠،٥٣	١٠،٧٨	١٠،٥٤
العالم	١٨،٥١	١٦،٧١	١٦،٥٧	١٦،٣٩	١٦،٣٤	١٤،٩٥	–

المصدر: جرى الحساب على أساس بيانات مؤشر التنمية العالمية التي تم تنزيلها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٢- الطاقة

٥- تقدم النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على الكهرباء مؤشراً مفيداً يبين مدى تنمية قطاع الطاقة في البلدان النامية. وتشير أحدث البيانات المتاحة إلى أن الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢ قد شهدت زيادة طفيفة في متوسط نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء في البلدان الأفريقية الأقل نمواً، حيث ارتفعت من ٢٤ إلى ٢٨ في المائة. وتوجد تفاوتات كبيرة بين المناطق السكنية، إذ تبلغ نسبة الوصول إلى الكهرباء ٥٩ في المائة في المناطق الحضرية و١٢ في المائة في المناطق الريفية. وتبيّن مقارنة الحالات بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٠ حدوث تقدم كبير خلال تلك السنوات، حيث زادت النسبة بمعدل ٨ نقاط مئوية في المناطق الحضرية؛ وبمعدل ٣ نقاط مئوية في المناطق الريفية؛ وبلغت هذه الزيادة ٤ نقاط مئوية بالنسبة للمنطقتين مجتمعتين. وبلغ المتوسط العالمي للمؤشر نفسه ٨٥ في المائة عام ٢٠١٢، أي ثلاثة أضعاف ما هو عليه في البلدان الأفريقية الأقل نمواً. كما أن مستويات هذا المؤشر بالنسبة لكامل مجموعة أقل البلدان نمواً كانت ٣٤ في المائة و٣٥ في المائة بالنسبة للبدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهي نسب أعلى أيضاً من مستوياتها في أقل البلدان الأفريقية نمواً خلال عام ٢٠١٢.[١]

٣- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٦- حدثت زيادة كبيرة في انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان الأفريقية الأقل نمواً. حيث يُعد الوصول إلى هذه التكنولوجيا عاملاً رئيسياً لزيادة الإنتاجية في جميع القطاعات، ولتطوير قطاع خاص تنافسي يمكنه الاضطلاع بدوره المنشود بوصفه محركا للنمو الاقتصادي. ومما لا شك فيه أن تكنولوجيا الهواتف الجوالة أدت دوراً هاماً في تيسير الإدماج المالي في أفريقيا. وما تزال البلدان الأفريقية الأقل نمواً تحرز تقدماً جيداً في مجال انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: حيث تضاعف نتيجة لذلك عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة

[١] تستند هذه المعلومات إلى بيانات مؤشر التنمية العالمي المنزلة من الأنترنت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥؛ وزادت اشتراكات الهواتف الجوالة بنسبة ٤٧,٧ في المائة خلال الفترة نفسها. وفي واقع الأمر، وقياساً بما كان عليه الحال في عام ٢٠١١، فإن البلدان الأفريقية الأقل نمواً قد حققت تقدماً أسرع في هذه المجالات في عام ٢٠١٥ بالمقارنة مع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعالم ككل (الجدول ٢).

الجدول ٢

انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

	الاشتراكات في خدمة الهاتف الجوال لكل ١٠٠ نسمة			مستخدمو الإنترنت لكل ١٠٠ نسمة		
	٢٠١١	٢٠١٥	التفاوت (بالنسبة المئوية)	٢٠١١	٢٠١٥	التفاوت (بالنسبة المئوية)
البلدان الأفريقية الأقل نموا	٤٤،٥	٦٥،٨	٤٧,٧ في المائة	٥،١	١٠،٧	١٠٩ في المائة
جميع أقل البلدان نموا	٤٢،٢	٦٨،٢	٦١,٦ في المائة	٤،٨	١٢،٦	١٦٤ في المائة
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٥٣،١	٧٥،٧	٤٢,٧ في المائة	١٢،١	٢٢،٤	٨٥ في المائة
العالم	٨٤،٢	٩٨،٦	١٧,١ في المائة	٣١،٧	٤٤،٠	٣٩ في المائة

المصدر: جرى الحساب استنادا إلى بيانات مؤشر التنمية العالمي المنزلة من الانترنت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٧- ويبيّن تحليل التقدم الذي لوحظ خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ أن المعدل السنوي لانتشار الإنترنت يزداد بصورة أسرع منذ عام ٢٠١١. وارتفع معدل زيادة الانتشار من ١٠,٠ في المائة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ إلى ٢١,٩ في المائة خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وفي حال استمرار هذه الوتيرة، فمن المتوقع انتشار الوصول إلى الانترنت بمستوى قوي بحلول نهاية تنفيذ برنامج عمل اسطنبول. وعلى النقيض من ذلك، فإن معدل زيادة الانتشار ثابت نسبياً في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.[٢]

باء- الزراعة والأمن الغذائي

١- الحالة العامة

٨- يحدِّد برنامج عمل اسطنبول الزراعة بوصفها قطاعاً بالغ الأهمية في أقل البلدان نمواً من أجل تعزيز التنمية الريفية وتمكين المرأة وتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر والجوع. ويتيح هذا القطاع إمكانات كبيرة للتنويع الاقتصادي، وتوسيع الصادرات، وذلك في المقام الأول عن طريق تحسين قدرات البلدان في مجال تجهيز المنتجات الزراعية. وتُعد زيادة الإنتاجية الزراعية، مقيسه بالقيمة المضافة الزراعية، أمرا بالغ الأهمية إذا أُريد لهذا القطاع أن يؤدي دوره كمحرك للنمو والتحول. وخلال السنوات الخمس عشرة الماضية، كانت الإنتاجية الزراعية في البلدان الأفريقية

[٢] تستند هذه المعلومات إلى بيانات مؤشر التنمية العالمي المنزلة من الإنترنت في كانون الثاني/يناير كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

الأقل نمواً أعلى من متوسطها في جميع هذه البلدان ككل، ولكنها أقل من المتوسط المقابل في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعالم.

٩- وفي عام ٢٠٠١ مثلا، بلغت القيمة المضافة الزراعية للعامل الواحد ٦٣٨ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في البلدان الأفريقية الأقل نمواً، مقابل ٥٠٢ دولارا في أقل البلدان نموا، و٧٩٤ دولارا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و١٥٦٩ في العالم ككل. وفي عام ٢٠١٥، ضاقت الفجوة قليلا بين المستويين، ويرجع السبب إلى انخفاض الأداء على الصعيد العالمي وليس لتقدم أحرزته البلدان الأفريقية الأقل نمواً.[٣] ويمكن أن تعزى الفجوة في مستويات الإنتاجية الزراعية بين البلدان الأفريقية الأقل نمواً وباقي العالم إلى تفاوتات في إمكانية الوصول إلى المدخلات الزراعية والآلات. فعلى سبيل المثال، تُعد البلدان الأفريقية الأقل نمواً متخلفة عن بقية بلدان العالم في استخدام الأسمدة. وفي عام ٢٠١٢ (أحدث البيانات المتاحة) كان استهلاك الأسمدة بالكيلوغرام لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة في البلدان الأفريقية الأقل نمواً (١١,٣ كلغ/هكتار)، أي أقل بـ ١٢ مرة بالمقارنة مع بقية بلدان العالم (١٣٥,٣ كلغ/هكتار). وتتفوق مجموعتا أقل البلدان نموا ككل وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على البلدان الأفريقية الأقل نمواً في هذا المجال، إذ يبلغ استهلاكهما للأسمدة ٢٤,٥ كلغ/هكتار بالنسبة للأولى و١٧,٥ كلغ/هكتار بالنسبة للثانية (انظر الجدول ٣).

الجدول ٣

استهلاك الأسمدة (بالكيلوغرام لكل هكتار من الأراضي الزراعية)

	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	التفاوت خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢
البلدان الأفريقية الأقل نمواً	٩،٨	١٠،٢	١١،٣	١٦ في المائة
أقل البلدان نمواً	٢٢،٩	٢٤،١	٢٤،٥	٧ في المائة
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٤،٤	١٦،٠	١٧،٥	٢١ في المائة
العالم	١٣٤،١	١٣٣،٦	١٣٥،٣	١ في المائة

المصدر: مؤشر التنمية العالمي.

١٠- وزاد استهلاك الأسمدة في البلدان الأفريقية الأقل نمواً بسرعة أكبر نسبيا خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت بنسبة ١٦ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢ ولم تتجاوز هذا المعدل خلال الفترة نفسها سوى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

[٣] تستند هذه المعلومات إلى بيانات مؤشر التنمية العالمي المنزلة من الإنترنت في كانون الثاني/يناير كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٢- سوء التغذية

١١- تؤثر مستويات الإنتاجية الزراعية على حالة الأمن الغذائي والتغذوي. وفي واقع الأمر، فإن التصنيفات المتعلقة بسوء التغذية تعكس التصنيفات حسب الإنتاجية الزراعية على النحو المبين في الجدول ٤ أدناه. وعلى وجه التحديد، فإن انتشار سوء التغذية في البلدان الأفريقية الأقل نمواً هو دون متوسطه في أقل البلدان نمواً ولكنه أعلى من المتوسط في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعالم ككل. وعلاوة على ذلك، يتراجع انتشار سوء التغذية بسرعة أكبر (من حيث انخفاض النسبة المئوية) في البلدان الأفريقية الأقل نمواً بالمقارنة مع فئات البلدان الأخرى. وقد تراجع معدل انتشار سوء التغذية بنسبة ١,٩ نقطة مئوية بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥، وهو معدل أعلى من المعدلات المقابلة بالنسبة لجميع أقل البلدان نمواً (١,٧ في المائة)، وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (١,٣ في المائة)، وفي العالم ككل (١,٠ في المائة)، على النحو المبين في الجدول ٤ أدناه.

الجدول ٤

النسبة المئوية من السكان المتأثرين بسوء التغذية

	٢٠٠١	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	انخفاض المؤشر بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٥ بالنسبة المئوية
البلدان الأفريقية الأقل نمواً	٣١،٩	٢٣،٦	٢٢،٨	٢٢،٢	٢١،٧	٢١،٣	٢٠،٩	١،٩
جميع أقل البلدان نمواً	٣٤،٤	٢٤،٧	٢٤،٠	٢٣،٤	٢٣،٠	٢٢،٦	٢٢،٣	١،٧
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٢٧،٢	٢٠،٤	١٩،٨	١٩،٣	١٩،٠	١٨،٧	١٨،٥	١،٣
العالم	١٤،٩	١٢،١	١١،٨	١١،٤	١١،٢	١١،٠	١٠،٨	١،٠

المصدر: حسبت الأرقام على أساس بيانات مؤشر التنمية العالمي المنزلة من الإنترنت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

١٢- ومع ذلك، فإن نسبة انتشار سوء التغذية في البلدان الأفريقية الأقل نمواً، التي بلغت ٢٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٥، ما زالت مرتفعة حيث تشكل تقريباً ضعف المتوسط على الصعيد العالمي البالغ ١٠,٨ في المائة.

١٣- وساهمت الأحوال الجوية القاسية أيضا في تحديد اتجاهات سوء التغذية. وسجل عجز كبير في مستوى هطول الأمطار في القرن الأفريقي خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، مما تسبب في حدوث ظروف جفاف مهددة للأمن الغذائي والتغذوي في المنطقة. وفي الواقع، فإن حوالي ١٢ مليون نسمة في إثيوبيا والصومال وكينيا وأوغندا يعانون

من محدودية الحصول على الغذاء والدخل وهم بحاجة إلى مساعدات غذائية عاجلة.[٤] وهذه الحالة تبيّن استمرار الحاجة إلى تضافر الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الزراعية والأمن الغذائي.

جيم– التجارة

١٤- يمكن أن تؤدي التجارة دوراً أساسياً لصالح أقل البلدان نمواً، ليس عن طريق إيجاد فرص العمل فحسب، بل أيضا من خلال تعزيز فرص الحصول على التمويل من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ونظرا لأهمية هذا الدور، نُفذ عدد من مبادرات تيسير التجارة على الصعيد العالمي لصالح أقل البلدان نمواً. ويشمل ذلك مجموعة تدابير بالي لعام ٢٠١٣؛ ومبادرة وصول جميع المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة؛ وقانون النمو والفرص في أفريقيا الذي سنته حكومة الولايات المتحدة؛ وقواعد المنشأ التفضيلية؛ ومبادرة المعونة لصالح التجارة. وعلى الصعيد الإقليمي، هناك أيضا العديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز التجارة فيما بين بلدان المنطقة اتُّخذت بين هيئات دون إقليمية مثل السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والتي تشمل في عضويتها أقل البلدان الأفريقية نمواً جميعها. وعلى الصعيد الوطني، بذلت بعض البلدان الأفريقية الأقل نمواً جهوداً ملحوظة. فمثلا نفّذت زامبيا عددا من التدابير الرامية إلى تعزيز القدرة التنافسية لصادراتها، بما في ذلك تنفيذ برامج لتعزيز التصدير وتنمية الأسواق وتيسير التجارة، عن طريق إنشاء مراكز حدودية ذات منفذ واحد.[٥]

١٥- وبفضل هذه المبادرات والبرامج في المقام الأول، شهدت صادرات أقل البلدان نمواً زيادة كبيرة، من ٣٦,١ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١٦٠,١ مليار دولار في عام ٢٠١٥، وفقاً لأحدث البيانات الواردة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وعلى الرغم من هذه الزيادة، فإن حصة أقل البلدان نمواً من صادرات السلع العالمية لا تزال ضئيلة. فقد ارتفعت حصتها العالمية من ٠,٥٦ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ١,١٣ في المائة عام ٢٠١٣، لكنها تراجعت بشكل طفيف إلى ٠,٩٧ في المائة عام ٢٠١٥، ولا يرتقي ذلك إلى هدف برنامج عمل اسطنبول الذي يسعى إلى تحقيق ٢ في المائة. ولوحظ مسار مماثل بالنسبة للبلدان الأفريقية الأقل نمواً: حيث ارتفعت حصتها من الصادرات العالمية خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٣ من ٠,٣٢ إلى ٠,٨١ في المائة، قبل أن تنخفض إلى ٠,٥٩ في المائة في عام ٢٠١٥.

١٦- ويمكن أن يعزى تدني حصص الصادرات العالمية لأقل البلدان نموا بوجه عام، والأفريقية منها على وجه الخصوص، إلى ارتفاع مستوى تركيز الصادرات، ولاسيما المنتجات الزراعية والوقود

[٤] – منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "يواجه ملايين الأشخاص نقصا في الغذاء في منطقة القرن الأفريقي"، مقالة صحفية صادرة عن الفاو في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. متاحة على الرابط: http://www.fao.org/news/story/en/item/468941/icode/.

[٥] – مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والدروس المستفادة بعد خمس سنوات من تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا (نيويورك، ٢٠١٦).

ومنتجات التعدين: حيث يتألف ثلثا صادرات أفريقيا من السلع من منتجات الموارد الطبيعية.[٦] وتبيّن أحدث البيانات المتاحة (٢٠٠٠- ٢٠١٥ تقريباً) وفقاً لمؤشر هيرفنداهل-هيرشمان، وهو مقياس لدرجة تركيز المنتجات، أن النسبة قد بلغت ٣٥,٨ في المائة (أفريقيا)، ٣٥,٩ في المائة (أقل البلدان نمواً) و٤٦,٢ في المائة (البلدان الأفريقية الأقل نموا).[٧] وعند المقارنة، فإن هذه الأرقام أدنى بكثير بالنسبة لأمريكا التي سجلت ٧,٣ ثم أوروبا التي سجلت ٦,٤ وأخيراً آسيا التي سجلت نسبة ١٠,٤ في المائة. وعلى الرغم من أن البلدان الأفريقية الأقل نمواً قد أحرزت بعض التقدم مؤخرا (تراجع معدلاتها وفقاً لمؤشر هرفينداهل-هيرشمان بواقع ١٨ نقطة مئوية من ٥٨,٠ في المائة عام ٢٠١٠ إلى ٤٠,٠ في المائة عام ٢٠١٥)، فإن تلك المعدلات لا تزال وفقا لهذا المؤشر أعلى بكثير بالمقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى.

دال- السلع الأساسية

١٧- لا تزال السلع الأساسية تشكل الجزء الأكبر من صادرات أفريقيا إلى بقية بلدان العالم. وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، هيمن الوقود على الصادرات وشكل النفط الخام والغاز ٥٥ في المائة من مجموعها. وعلى النقيض من ذلك، شكلت السلع المصنعة ١٨ في المائة فقط من مجموع الصادرات.[٨]

١٨- وكانت أسعار معظم السلع الأساسية ثابتة أو تتجه نحو الانخفاض خلال النصف الأول من العقد الحالي.[٩] وكان ذلك هو الحال بالنسبة للسلع الغذائية على وجه الخصوص؛ والمواد الخام الزراعية؛ والمعادن والخامات والفلزات؛ والفضة؛ والنفط الخام. وأظهر الذهب فقط مساراً مختلفاً بعض الشيء إذ ارتفع سعره بشكل ملحوظ في عام ٢٠١٢، قبل أن ينحو إلى الانخفاض بعد ذلك. وتعرض سعر النفط لأكثر انخفاض مفاجئ من بين جميع السلع الأساسية في الماضي القريب.

١٩- ومثلما لوحظ في التقرير الشهري لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، فإن الانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام الذي بدأ عام ٢٠١٤ يزداد سوءا مع مرور الوقت. فقد انخفض السعر من ١٠٨ دولار للبرميل عام ٢٠١٤ إلى ما متوسطه ٤٩،٤٩ دولارا للبرميل عام ٢٠١٥ و٤٠,٧٦ دولارا للبرميل عام ٢٠١٦. ويشكل المتوسط السنوي لأسعار النفط لعام ٢٠١٦ أدنى المستويات المسجلة خلال أكثر من ١٢ عاما. ويمكن أن يعزى التدهور الكبير في أسعار النفط جزئيا إلى الزيادة الكبيرة في عرض النفط الخام. ولحسن الحظ، شهد العرض تراجعا كبيرا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بفضل التعاون التاريخي بين بلدان

[٦] - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتقرير المتعلق بالانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: نحو نهج متكامل ومتسق للتنمية المستدامة في أفريقيا (أديس أبابا، ٢٠١٦).

[٧]- استنادا إلى بيانات جرى تنزيلها من منصة نشر البيانات الإحصائية للأونكتاد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٨- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، التقرير الاقتصادي عن أفريقيا، ٢٠١٧: التصنيع والتوسع الحضري من أجل التحول في أفريقيا (أديس أبابا، ٢٠١٧).

٩- استنادا إلى بيانات جرى تنزيلها من موقع إحصاءات الأونكتاد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

منظمة أوبك والبلدان غير الأعضاء فيها. ونتيجة لذلك، ارتفعت الأسعار الشهرية بحوالي ٢٠ في المائة، من ٤٣,٢٢ دولارا للبرميل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى ٥١,٦٧ دولارا للبرميل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وتجاوز السعر ٥٠ دولارا لأول مرة خلال ١٨ شهرا.[١٠]

٢٠- وأدى انخفاض الطلب من جانب الشركاء التجاريين، بسبب تباطؤ الأداء الاقتصادي العام، بالاقتران مع انخفاض الأسعار، إلى حدوث اختلالات كبيرة في الاقتصاد الكلي للبلدان الأفريقية المصدرة للنفط بصفة عامة، وأقلها نمواً بوجه خاص. وتسبب هذا الوضع في انخفاض الإيرادات من الضرائب والتصدير، مما أدي إلى توليد عجز مزدوج في الميزان المالي وميزان الحسابات الجارية، وأجهد مركزها المالي الخارجي وحدّ من إمكانيات الاستثمار العام. ونتيجة لذلك، كانت نتائج النمو أضعف بكثير في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦.

٢١- ولهذا السبب، انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥ بنسبة ٢ في المائة أو أكثر في كل من أنغولا وتشاد وغينيا الاستوائية، وجميعها من أقل البلدان نموا وهي بلدان مصدرة للنفط. وفي أنغولا، انخفض المعدل من ٦ إلى ٣ في المائة؛ وانخفض في تشاد من ٥,٧ إلى ١,٨ في المائة؛ وفي غينيا الاستوائية من -٤,١ إلى -٨,٣ في المائة. ويمكن لتراجع الاستثمارات وتدني الأداء الاقتصادي أن يؤديا بدورهما إلى تقويض احتمالات النمو والتنمية الطويلة الأجل. فعلى سبيل المثال، لوحظ حدوث انخفاضات حادة في معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تلك البلدان الثلاثة: في غضون عام واحد — ٢٠١٣ — انخفض المؤشر من ٣,٣ إلى -٠,٣ في المائة في أنغولا؛ ومن ٢,٢ إلى -١,٥ في المائة في تشاد؛ ومن -٦,٩ إلى -١٠,٩ في المائة في غينيا الاستوائية.[١١]

٢٢- واعتبارا من عام ٢٠١٥، أصبح الوقود يشكل نسبة ٩٠ في المائة من مجموع صادرات أنغولا وتشاد وغينيا الاستوائية.[١٢] ومرة أخرى يبرز التعرض للصدمات الخارجية الناشئة عن الاعتماد الشديد على السلع الأساسية الحاجة الماسة إلى التنويع والتحول الهيكلي في البلدان الأفريقية الأقل نمواً. وكان الاتفاق بين بلدان منظمة أوبك والبلدان غير الأعضاء فيها السبب الرئيسي لانتعاش أسعار النفط، مما يبين الدور الإيجابي الذي يمكن أن تؤديه الشراكة العالمية في الحد من ضعف البلدان الأفريقية الأقل نمواً.

[١٠]- منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، التقرير الشهري عن أسواق النفط - كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ (فيينا، ٢٠١٧).
[١١]- استنادا إلى بيانات مؤشر التنمية العالمي المنزلة من الإنترنت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.
[١٢]- استنادا إلى الموجزات القطرية للأونكتاد التي تم الرجوع إليها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

هاء- التنمية البشرية والاجتماعية

١- الحالة العامة

٢٣- تتسم تنمية رأس المال البشري والتنمية الاجتماعية بأهمية بالغة لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد وتحول الاقتصادات، لاسيما بالنسبة للبلدان الأفريقية الأقل نمواً. ومن المهم تعليم الشباب وتنمية مهاراتهم لضمان قابلية توظيف السكان في البلدان وداخل المنطقة. وتشكل الصحة الجيدة والتغذية والحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي عوامل اساسية للعيش الكريم وزيادة الإنتاج والإنتاجية. وتحقيقا لهذه الغاية، سجلت البلدان الأفريقية الأقل نمواً اتجاهات إيجابية في التنمية البشرية والاجتماعية على مدى السنوات الخمس السابقة لعام ٢٠١٥، مثلما يتبين من دليل التنمية البشرية. كما تستمر زيادة معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية وتحسن المساواة بين الجنسين؛ ويتواصل التحسن في تعليم المرأة وتمكينها، إلى جانب وصولها إلى العمالة المربحة؛ وسجلت معظم البلدان الأفريقية الأقل نمواً تراجعاً ملحوظاً في معدل وفيات الرضع والأطفال وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا.

٢٤- وفي عام ٢٠١٤، ومن بين مجموع البلدان الأفريقية الأقل نمواً البالغ عددها ٣٤ بلداً، سجلت ثمانية بلدان معدل ٠,٥ أو أكثر في دليل التنمية البشرية، وهي أنغولا، وتشاد، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا الاستوائية، ومدغشقر، وموريتانيا.[١٣] وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، سجلت جميع البلدان الأفريقية الأقل نمواً معدلات نمو سنوية إيجابية في دليل التنمية البشرية، باستثناء جمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، وغامبيا، وغينيا الاستوائية. وهذا الاتجاه في تنمية رأس المال البشري يثبته أيضا دليل إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا.

٢- التعليم والتدريب

٢٥- تُواصِل البلدان الأفريقية الأقل نمواً الاستثمار في التعليم والتدريب، وقد أحرزت تقدماً ملحوظاً خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥. وحققت هذه البلدان تقدما صوب تحسين معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية، على الرغم من تفاوت التقدم المحرز وعدم توافر بيانات عن جميع البلدان. وفي عام ٢٠١٤، تجاوز المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس الابتدائية نسبة ٨٠ في المائة في ١٣ من أصل ٢٩ من البلدان الأفريقية الأقل نمواً التي توجد بيانات بشأنها، بالمقارنة مع ١٠ من تلك البلدان في عام ٢٠١٠. وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، بلغ معدل الانتقال من التعليم الابتدائي إلى التعليم الثانوي ٨٠ في المائة فأكثر في ١٦ من البلدان الأفريقية الأقل نمواً (إثيوبيا،

[١٣]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقارير المتعلقة بالتنمية البشرية، ٢٠٠٢. متاح على الرابط http://hdr.undp.org/en/composite/HDI، جرى الاطلاع عليها في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

وإريتريا، وبنن، وتشاد، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجيبوتي، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وليسوتو، ومالي، وموريتانيا) .[١٤] و[١٥]

٢٦- وعلى الرغم من ذلك، فإن معدلات البقاء في المدارس حتى الصف الأخير من المرحلة الابتدائية ومعدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية لا تزال منخفضة. وبالنسبة لـ ٢٨ من البلدان الأفريقية الأقل نمواً التي توجد بيانات بشأنها، فإن معدلات البقاء في المدارس حتى الصف الأخير من المرحلة الابتدائية تتراوح من ٨٢ إلى أقل من ٣٠ في المائة. وخلال هذه الفترة، لم يُسجل معدل التحاق صافي بالمستوى الثانوي يتجاوز نسبة ٣٥ في المائة إلا في ثلاثة من البلدان الأفريقية الأقل نمواً (بنن، وجزر القمر، وسيراليون).[١٦]

٢٧- وثمة تحسن سُجل في نسبة معلمي المدارس الابتدائية الذين حصلوا على التدريب. وفي العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤، بلغت نسبة مُدَرِّسي المدارس الابتدائية المدربين أكثر من ٨٠ في المائة في ٢٢ من مجموع ٣٢ بلداً توجد بيانات بشأنها، مقارنة بعام ٢٠١٠ عندما كان العدد ١٨ بلداً. ومع ذلك، فإن الإنفاق العام على التعليم لايزال متدنياً، مع ما يترتب على ذلك من آثار على الإنصاف في الحصول على التعليم ونوعيته. ومن ضمن البلدان الأفريقية الأقل نمواً الـ ٢٨ التي تتوفر بيانات بشأنها عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١٤، هناك ستة بلدان فقط تنفق أكثر من ٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي السنوي على التعليم (إثيوبيا، وبوروندي، وسان تومي وبرينسيبي، وملاوي، وموزامبيق، والنيجر). ومع ذلك، لا يزال الجدل قائما بشأن ما إذا كان لذلك أي أثر ملموس على تعلم التلاميذ بصورة فعلية.[١٧]

٢٨- ويتعين على البلدان الأفريقية الأقل نمواً إيلاء مزيد من الاهتمام لجودة التعلم واكتساب المهارات لكفالة الإنصاف وجني الفوائد الناتجة عن زيادة الاستثمار في التعليم. وعلى الرغم من التقدم المشار إليه أعلاه بشأن معدلات الالتحاق، فإن كثير من الأطفال في سن الدراسة لا يزالون خارج نظام المدارس بسبب النقص في المدرسين والكتب والزي المدرسي والتحرش في المدارس، وغير ذلك من العوامل. وفي عام ٢٠١٠، كان نحو ١٧,٦ مليون طفل في البلدان الأفريقية الأقل نمواً (٦٥ في المائة من هذه الفئة من البلدان) خارج نظام المدارس، وفي عام ٢٠١٤، تجاوز هذا العدد ٩ مليون طفل (في البلدان التي توفرت بيانات بشأنها). ومثلما لاحظت اللجنة الاقتصادية

[١٤] – –سجلت مدغشقر معدل انتقال بنسبة ٨١ في المائة عام ٢٠١٠ تراجع إلى ٧٦ في المائة عام ٢٠١٤.

[١٥]- البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشر التنمية العالمي (واشنطن، دي.سي ٢٠١٧). متاح على الرابط http://databank.worldbank.org/data/reports.aspx?source=world-development-indicators، جرى الاطلاع عليها في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

[١٦]- المرجع نفسه.

[١٧]__ The Economist, "Emerging markets should welcome low-cost private schools: An East African crackdown on Bridge International Academies is hopelessly misguided" (London, 28 January 2017),. Available from http://www.economist.com/news/leaders/21715665-east-african-crackdown-bridge-international-academies-hopelessly-misguided-emerging?cid1=cust/ednew/n/bl/n/20170126n/owned/n/n/nwl/n/n/n/8705207/n.

لأفريقيا، يُعد أداء البلدان الأفريقية ضعيفا حسب التقييمات الدولية لأداء التعليم، وذلك بسبب سوء ظروف التعلم، بما في ذلك الافتقار إلى الكتب المدرسية.[١٨]

٣- السكان والرعاية الصحية الأولية

٢٩- الحالة الصحية في البلدان الأفريقية الأقل نمواً بصورة عامة آخذة في التحسن، بفضل زيادة الاستثمارات في هذا القطاع من جانب الحكومات والشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وفي الوقت نفسه، يؤدي ارتفاع معدلات النمو السكاني في هذه البلدان إلى تقلص الأثر المحتمل لهذه الاستثمارات.

(أ) مستويات السكان وتزايد أعدادهم

٣٠- باستثناء إريتريا وليبريا، نظرا لعدم وجود بيانات بشأنهما لعام ٢٠١٥، بلغ مجموع سكان البلدان الأفريقية الأقل نمواً ٥٨٥,٧ مليون نسمة عام ٢٠١٥ (حوالي ٦١ في المائة من مجموع سكان أقل البلدان نمواً)، مقابل ٥٠٧,٣ مليون نسمة عام ٢٠١٠، وهو ما يمثل معدل نمو يقارب ٣,١ في المائة سنويا خلال تلك الفترة. وبصورة إجمالية، هناك ١١ بلدا (أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب السودان، وزامبيا، والسنغال، وغامبيا، وملاوي، والنيجر) حققت معدلات نمو سكاني تجاوزت ٣ في المائة خلال هذه الفترة. وعموما، تبلغ نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية حوالي ٣٥ في المائة، ولكنها تزيد على ٥٠ في المائة في خمسة بلدان (جيبوتي، وسان تومي وبرينسيبي، وغامبيا، ومالي، وموريتانيا). ويؤدي ارتفاع معدلات النمو السكاني إلى آثار سلبية على الحد من الفقر، وتوفير الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والرعاية الصحية ونوعية السكن، لاسيما في المناطق الحضرية غير الرسمية.

(ب) الإنفاق العام على الصحة

٣١- في حين أن النفقات العامة، كجزء من مجموع الإنفاق الحكومي، شهدت تفاوتات كبيرة في جميع البلدان الأفريقية الأقل نمواً خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، فقد سجل ١٥ بلداً زيادة مطردة خلال الفترة نفسها. ففي تسعة من البلدان الأفريقية الأقل نمواً البالغ عددها ٣٤ بلدا، تجاوز الإنفاق العام على الصحة ١٥ في المائة من إجمالي الميزانية الحكومية، على النحو الموصى به في إعلان أبوجا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة لعام ٢٠٠١، بهدف تحسين القطاع الصحي.[١٩] ومع وجود استثناءات قليلة، انخفض

[١٨] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وجهات أخرى، تقرير عام ٢٠١٦ بشأن الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة.
[١٩] البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في جميع البلدان الأفريقية الأقل نمواً خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥.[٢٠]

(ج) معدل انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية

٣٢- معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الشباب (١٥- ٢٤عاما) منخفض عموما، إذ يبلغ حوالي ١ في المائة في معظم البلدان الأفريقية الأقل نمواً. ولكن هذا المعدل يتجاوز ٢ في المائة، وهو أعلى بين الفتيات، في أربعة بلدان (أوغندا، وزامبيا، وليسوتو، وموزامبيق). ففي ليسوتو، على سبيل المثال، تبلغ معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الفتيات ٩ في المائة وبين الفتيان ٥ في المائة بالنسبة للفئة العمرية ١٥-٢٤ عاماً ، وتبلغ الأرقام المقابلة لذلك في زامبيا ٥ و ٣ في المائة.[٢١]

٤- المأوى والحصول على المياه والصرف الصحي

(أ) الحالة العامة في المناطق الحضرية

٣٣- تشكل عملية التوسع الحضري أحد أبعاد التحول الهيكلي، حيث تتزايد باستمرار نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية بسبب معدل النمو الطبيعي والهجرة من المناطق الريفية على حد سواء. وفي حين لا تزال أفريقيا هي القارة الأقل تحضراً، فإن معدل توسعها الحضري هو الأعلى إذ تبلغ نسبته ٣,٥ في المائة سنوياً، وهو معدل يتوقع أن يستمر حتى عام ٢٠٥٠، مقارنة بنسبة ٢ في المائة في آسيا و٠,٣٦ في المائة في أوروبا و١,٢٣ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و١,٠٤ في المائة في أمريكا الشمالية.[٢٢] واستنادا إلى أحدث البيانات، فإن نمو سكان المناطق الحضرية في ٣١ من البلدان الأفريقية الأقل نمواً التي توجد بيانات بشأنها أعلى من معدلات النمو السكاني على الصعيد الوطني، إذ يبلغ حوالي ٤,٥ في المائة في السنة. وتتجاوز معدلات النمو السكاني الحضري ٥ في المائة في السنة في تسعة بلدان (إثيوبيا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجنوب السودان، ورواندا، ومالي، والنيجر). وفي هذه البلدان، كان ٣٧ في المائة من السكان يعيشون في المناطق الحضرية عام ٢٠١٥، مقابل ٣٥ في المائة عام ٢٠١٠. وتتجاوز نسبة سكان المناطق الحضرية ٥٠ في المائة من مجموع السكان في أربعة بلدان (جيبوتي، وسان تومي وبرينسيبي، وغامبيا، وموريتانيا).[٢٣]

٣٤- وبالنسبة لـ ٣٢ من البلدان الأفريقية الأقل نمواً التي توجد بيانات بشأنها لعام ٢٠١٤، يعيش حوالي ٦٥ في المائة من سكان المناطق الحضرية في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية. وتبلغ هذه النسبة ٨٠ في المائة فأكثر في ثمانية بلدان هي تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب

[٢٠]- شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، بوابة بيانات الأمم المتحدة. متاح على الرابط: http://unispal.un.org.

[٢١]- البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

[٢٢] African Population and Health Research Center, Population and Health Dynamics in Nairobi's Informal Settlements: Report of the Nairobi Cross-sectional Slums Survey 2012 (NCSS)_(Nairobi, 2014).

[٢٣] -قاعدة بيانات الأمم المتحدة والبنك الدولي، وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

السودان، وسان تومي وبرينسيبي، والسودان، وغينيا – بيساو، وموريتانيا، وموزامبيق.[٢٤] وتتسم هذه الأحياء الفقيرة بالفاقة الكبيرة والاكتظاظ وعدم الحصول على المياه والتعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي.[٢٥]

٣٥- وكثيرا ما تكون زيادة سكان المناطق الحضرية في أقل البلدان الأفريقية نموا أكبر من قدرة الهياكل الأساسية الخاصة والعامة القائمة والمرافق الاجتماعية المتاحة لتلبية الطلب على السكن والتعليم والرعاية الصحية والنقل والخدمات الأخرى. وتكون الأوضاع مزرية، وبخاصة في الأحياء الحضرية الفقيرة والمستوطنات غير الرسمية، مع محدودية الحصول على التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن تركز الحكومات الوطنية وسلطات المناطق الحضرية على التخطيط الملائم والاستثمار في الهياكل الأساسية الحضرية اللازمة لتلبية الطلب المتزايد وتوفير الأمن لمواكبة تزايد سكان المناطق الحضرية.

(ب) الحصول على مصادر المياه المحسَّنة

٣٦- تحسنت إمكانيات الحصول على مصادر المياه المحسنة – وتوافر البيانات بشأنها أيضا – قد تحسناً كبيراً في جميع البلدان الأفريقية الأقل نمواً. فخلال الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥، ارتفعت نسبة السكان الذين يحصلون على المياه المحسنة من ٦٦ في المائة إلى ٧١ في المائة تقريبا. وبإمكان أكثر من ٨٠ في المائة من السكان الحصول على مصادرها المحسنة في سبعة بلدان أفريقية (بوركينا فاسو، وجزر القمر، وجيبوتي، وسان تومي وبرينسيبي، وغامبيا، وليسوتو، وملاوي).[٢٦] ومثلما هو متوقع، تظل إمكانية الحصول على هذه المصادر أعلى بكثير بالنسبة لسكان المناطق الحضرية، إذ بلغ متوسطها ٨٧ في المائة عام ٢٠١٥، مقابل ٨٣ في المائة عام ٢٠١٠، في حين بلغ المتوسط بالنسبة لسكان المناطق الريفية ٥٩ في المائة، مقابل ٥٤ في المائة في الفترة نفسها.

(ج) الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسَّنة

٣٧- طرأ تحسن ملحوظ على إمكانيات الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة في ٢٩ من البلدان الأفريقية الـ ٣٤ التي تتوفر بيانات بشأنها. ففي عام ٢٠١٥، كان بإمكان أكثر من ٥٠ في المائة من السكان الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة في أربعة بلدان (أنغولا، ورواندا، وغامبيا، وغينيا الاستوائية). غير أن نسبة الوصول إلى هذه الخدمات لا تزال أقل من ٢٠ في المائة في ١٢ بلدا.[٢٧]

[٢٤] بوابة بيانات الأمم المتحدة.
[٢٥] African Population and Health Research Center, Population and Health Dynamics in Nairobi's Informal Settlements.
[٢٦] بوابة بيانات الأمم المتحدة.
[٢٧] المرجع نفسه

٣٨- وهناك تراجع عام في انتشار ممارسة التغوط في العراء؛ ففي تسعة بلدان (أوغندا، وبوروندي، وجزر القمر، ورواندا، وغامبيا، وغينيا الاستوائية، ومالي، وملاوي) لم يعد يمارس ذلك سوى ١٠ في المائة من السكان. غير أن أكثر من ٥٠ في المائة من السكان في ثمانية بلدان لا يزالون يمارسون التغوط في العراء.[٢٨] ويتطلب هذا الأمر بذل المزيد من الجهود لزيادة إمكانية الحصول على مرافق الصرف الصحي المحسنة والقضاء على هذه الممارسة التي تنطوي على آثار خطيرة على صحة السكان وتغذيتهم، لاسيما بالنسبة للأطفال.

٥- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٣٩- هناك تقدم متواصل في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس الابتدائية، لوحظ اتجاه إيجابي بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٣ في معظم البلدان الأفريقية الأقل نمواً، وهناك ستة بلدان (أوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وملاوي، وموريتانيا) من أصل ٢٩ بلدا توجد بيانات بشأنها لعام ٢٠١٣، أبلغت عن نسبة تَكَافُؤ أكبر من واحد، أي أن عدد الفتيات المسجلات يفوق عدد الفتيان.[٢٩]

٤٠- وفي عام ٢٠١٥، حصلت النساء على أكثر من ٣٠ في المائة من مقاعد البرلمانات الوطنية في ثمانية من البلدان الأفريقية الأقل نمواً (أنغولا، وأوغندا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، والسنغال، وموزامبيق). ورواندا هي البلد الذي تشغل فيه النساء أكبر عدد من مقاعد البرلمان، كنسبة من مجموع النواب، حيث وصلت نسبتهن إلى حوالي ٦٤ في المائة عام ٢٠١٥. وفي تسعة بلدان أخرى، تجاوز عدد المقاعد التي تشغلها النساء نسبة ٢٠ في المائة.[٣٠]

٦- النهوض بالشباب

٤١- معدلات الالمام بالقراءة والكتابة في أوساط الشباب آخذة في التحسن منذ عام ٢٠١٠، بفضل زيادة مستويات الالتحاق بالمدارس.[٣١] ففي عام ٢٠١٥، كانت معدلات الالمام بالقراءة والكتابة تزيد على ٨٠ في المائة في ١١ من البلدان الأفريقية الأقل نمواً (إريتريا، وأوغندا، وبوروندي، وتوغو، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ورواندا، وزامبيا، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا الاستوائية، وليسوتو). ولا تزال هناك تفاوتات حسب نوع الجنس والدخل والموقع الجغرافي؛ فعلى سبيل المثال، فإن متوسط مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة أعلى في أوساط الشباب الذكور مقارنة بالإناث، إذ تصل النسبة إلى ٧٤ في المائة للذكور مقابل ٦٨ في المائة

[٢٨]-البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.
[٢٩]- بوابة بيانات الأمم المتحدة.
[٣٠]- المرجع نفسه
[٣١]- النسبة المئوية للسكان البالغين من العمر بين ١٥ و٢٤ سنة الذين يمكنهم، مع الفهم، قراءة أو كتابة موضوع قصير وبسيط عن حياتهم اليومية. ومفهوم "الإلمام بالقراءة والكتابة" يشمل أيضا أساسيات الحساب والقدرة على إجراء عمليات حسابية بسيطة.

للإناث. وهناك بلدان فقط من أقل البلدان الأفريقية نمواً (جمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر) تتجاوز فيهما نسبة إلمام الشباب بالكتابة والقراءة ٤٠ في المائة.[٣٢]

٤٢- وعلى الرغم من تحسن معدلات الالتحاق بالمدارس والإلمام بالكتابة والقراءة في أوساط الشباب، فإن بطالة الشباب لا تزال مرتفعة بشكل مذهل. وفيما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٤، تجاوزت معدلات بطالة الشباب ١٠ في المائة في ٢٠ من البلدان الأفريقية الأقل نمواً الـ ٣١ التي توفرت بيانات بشأنها. وبطالة الشباب هي الأعلى في جنوب السودان، وزامبيا، وليسوتو، وموريتانيا، وموزامبيق، حيث تصل إلى أكثر من ٢٠ في المائة.[٣٣] وهي أيضا أعلى بين النساء مقارنة بالرجال، لاسيما في السنغال، والسودان، وليسوتو، ومالي. وكانت بطالة الشابات في ليسوتو ٤١ في المائة عام ٢٠١٤، مقابل ٢٧,٥ في المائة بالنسبة للرجال. وفي السودان، كانت نسبة البطالة ٣٢,٢ في المائة في أوساط النساء مقارنة بنسبة ١٧,٨ في المائة في أوساط الرجال.

٤٣- وسيعتمد النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر على الباحثين عن العمل، لاسيما الشباب، وحصولهم على فرص عمل مجدية. وبالتالي، فإن البلدان الأفريقية الأقل نمواً بحاجة إلى زيادة الاستثمار في تطوير المهارات لضمان حصول الشباب على عمل مأجور.

٤٤- وينطوي حمل المراهقات على آثارا سلبية على التنمية. ففي ثمانية من البلدان الأفريقية الأقل نمواً الـ ٢٢ التي تتوفر بيانات بشأنها (أنغولا، وغينيا، وليبريا، ومالي، ومدغشقر، وملاوي، وموزامبيق، والنيجر)، تبلغ نسبة الفتيات في سن ١٥-١٩ عاماً اللاتي أنجبن أطفالا أو الحوامل أكثر من ٣٠ في المائة. وبالنسبة للعديد من المراهقات، يؤدي ذلك إلى التسرب من المدرسة والشروع في العمل من أجل إعالة الأطفال والأسرة في سن مبكرة جداً. ويمكن أن تؤدي مضاعفات الولادة إلى الوفاة.

٧- الحماية الاجتماعية

٤٥- يشمل توفير الحماية الاجتماعية الإجراءات والاستثمارات التي تتخذ من جانب القطاع العام والخاص والمجتمع المدني بغية تمكين السكان من التصدي للحرمان الناجم عن الفقر المزمن، ولمواجهة المخاطر والتعرض للأزمات وتغيرات ظروف الحياة، مثل البطالة والشيخوخة.[٣٤] ويشمل ذلك توفير شبكات أمان للسكان، لاسيما أولئك الأقل قدرة على تحمل الصدمات، والعمل على تعزيز قدرتهم على التكيف. غير أن البيانات شحيحة عن إنفاق البلدان الأفريقية الأقل نمواً على الحماية الاجتماعية. وفي جميع البلدان الأفريقية الأقل نمواً الـ ٢٠ التي توجد بيانات بشأنها لعام ٢٠١٠، شكلت العمالة، بما في ذلك الأجور وتحويلات الحماية الاجتماعية[٣٥]، أقل من ١٠

[٣٢] بوابة بيانات الأمم المتحدة.

[٣٣] البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

[٣٤] Department for International Development (United Kingdom), "Social protection in poor countries", Social Protection Briefing Note series, No. 1, DFID Practice Paper (London, 2006). Available from http://www.gsdrc.org/docs/open/SP17.pdf.

[٣٥] – مؤشر لقياس التقدم المحرز بشأن الغاية ٤ من الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة: "اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا". ويعكس هذا الإجراء توزيع الدخل القومي بين العمل ورأس المال.

في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.[٣٦] ويكون وجه المقارنة ضعيفاً للغاية مع حصة العمالة البالغة ٤٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا باستثناء الشمال و٤٩ في المائة بالنسبة لشمال أفريقيا، أو حصتها التي تتجاوز ٦٠ في المائة بالنسبة للبلدان الأكثر نمواً.[٣٧]

٤٦- وتبين الأدلة أن الاستثمار في الحماية الاجتماعية يؤدي إلى آثار إيجابية على الحد من الفقر، بما في ذلك في البلدان الأفريقية الأقل نمواً مثل إثيوبيا وملاوي ورواندا. وفي رواندا، عمل برنامج التأمين الصحي الوطني على سرعة توسيع نطاق الحصول على خدمات صحة الطفل، وشهد برنامج المكافأة على توفير الخدمات الصحية تحسنا بنسبة ٥٦ في المائة في عدد زيارات الرعاية الوقائية للأطفال حتى سن ٢٣ شهراً.[٣٨] وساهم استثمارا الحكومة في الهياكل الأساسية الاجتماعية مساهمة كبيرة في تحسين الحصول على الخدمات الاجتماعية: في الوقت الراهن، يُتاح وصول الأسر المعيشية إلى مصادر المياه المحسنة في المناطق الحضرية بنسبة ٩٠ في المائة و ٨٣,٧ في المائة بالنسبة للمناطق الريفية، ويُتاح وصول المناطق الحضرية إلى خدمات الصرف الصحي المحسنة بنسبة ٩٣ في المائة وبالنسبة للمناطق الريفية تصل النسبة إلى ٨١,٣ في المائة.[٣٩]

واو- الأزمات المتعددة وغيرها من التحديات الناشئة

٤٧- أفريقيا هي المنطقة الوحيدة التي زاد نصيبها خلال السنوات الأخيرة من مجموع الكوارث المبلغ عنها على الصعيد العالمي.[٤٠] وأدى موقعها الجغرافي ومحدودية قدرتها على التكيف، علاوة على انتشار الفقر، إلى جعل القارة عرضة للكوارث. وعلى وجه الخصوص، تتعرض المجتمعات المحلية للآثار السلبية الناجمة عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأوبئة المتمثلة في الملاريا والسل. وفي المستقبل، سوف يكون تغير المناخ أحد الأسباب الرئيسية لوقوع الكوارث وتصاعد التحديات المرتبطة بتغير المناخ.

٤٨- ولدعم الجهود الرامية إلى الحد من المخاطر، وضعت منظمات دولية وإقليمية طائفة من البرامج الإقليمية، بما في ذلك البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. وبصفة خاصة، فإن إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ يهدف إلى معالجة مسألة بناء القدرة

---

[٣٦]- بوابة بيانات الأمم المتحدة.

[٣٧] -منظمة العمل الدولية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حصة العمالة في اقتصادات مجموعة العشرين: تقرير أُعد للفريق العامل المعني بالعمالة التابع لمجموعة العشرين (أنطاليا، ٢٠١٥). متاح على الرابط https://www.oecd.org/g٢٠/topics/employment-and-social-policy/The-Labour-Share-in-G٢٠-Economies.pdf.

[٣٨] Paulin Basinga, Paul Gertler, Agnes Binagwaho, Agnes Soucat, Jennifer Sturdy and Christel Vermeersch, "Effect on maternal and child health services in Rwanda of payment to primary health-care providers for performance: an impact evaluation." Lancet 377(9775): 1421-1428, 2014; "Global, regional, and national causes of child mortality in 2000-13, with projections to inform post-2015 priorities: an updated systematic analysis." Lancet 385 (9966): 430–440

[٣٩] National Institute of Statistics of Rwanda, Social Protection and VUP Report, 2013/2014 (Kigali, November 2015).

[٤٠] – مفوضية الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، ٢٠٠٤. والاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من مخاطر الكوارث (أديس أبابا، ٢٠٠٤). متاحة على الرابط: http://www.unisdr.org/files/٤٠٣٨ africaregionalstrategy١.pdf.

على التكيف وإدارة الكوارث لأقل البلدان نمواً، وقد وضع سبعة أهداف محددة تدعو إلى تصميم استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث على الصعيد الوطني وتنفيذها. ويعود الفضل جزئيا إلى إطار سينداي فيما يخص رفع مستوى تأهب البلدان الأفريقية الأقل نمواً: حيث هناك بلد واحد فقط من ١٨ من هذه البلدان لا يزال يفتقر إلى استراتيجية للحد من مخاطر الكوارث.[٤١]

٤٩- وفي واقع الأمر، تواجه العديد من البلدان الأفريقية الأقل نمواً تزايد الخسائر الاقتصادية (معظمها غير مشمول بنظام تأمين) بسبب الكوارث الطبيعية. ومما يجعل الأمر أكثر سوءا، أن هذه البلدان تواجه صعوبات في سرعة الحصول على التمويل الطارئ من أجل التعافي وإعادة بناء اقتصاداتها، نظرا لعدم كفاية احتياطياتها المالية. وفي هذا الصدد، سيكون لتعزيز التعاون والدعم الدوليين أهمية كبيرة في التعامل مع المسائل الضريبية والمالية. وبالإضافة إلى المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون، التي تنص على الإلغاء الكامل لجميع الديون المستحقة، توفر قناة رئيسية أخرى تمكن البلدان الأفريقية الأقل نمواً من تخفيف عبء الديون الخارجية. وعلى وجه الخصوص، فإن الصندوق الاستئماني لاحتواء الكوارث والإغاثة يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في الحد من هذه المخاطر، لأنه يمكن أن يقدم مساعدات استثنائية في حالة الكوارث الصحية، مثل أزمة فيروس إيبولا، التي ربما كانت من أخطر التهديدات التي واجهتها بلدان غرب أفريقيا. فهذه الكوارث الصحية يمكن أن تعوق الجهود المبذولة للحد من الفقر وإيجاد فرص العمل وتحقيق الأمن الغذائي، وغيرها من الجهود المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، خلال السنوات الخمس القادمة على أقل تقدير.[٤٢]

زاي– تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات

٥٠- يشمل المجال ذو الأولوية فيما يتعلق بتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية وبناء القدرات خمسَ ركائز فرعية: هي تعبئة الموارد المحلية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والديون الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتحويلات المالية.

٥١- ومما لا شك فيه أن التعبئة القوية للموارد المحلية أمر أساسي لتمويل التنمية المستدامة. لكن هذا الأمر يواجه قيودا تتمثل في تدني مستويات المدخرات المحلية، وضعف قدرة الإدارات الضريبية على مواجهة ممارسات التهرب الضريبي القوية من جانب الشركات المتعددة الجنسيات، وارتفاع معدل التدفقات المالية غير المشروعة التي تقدر بنحو ٥٠ مليار دولار سنويا.[٤٣] ويكمن الأثر الذي تضافر في جعل البلدان الأفريقية الأقل نمواً تعتمد إلى حد كبير على التمويل الخارجي. ففي المتوسط، كانت المدخرات المحلية الإجمالية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان

[٤١]– استنادا إلى بيانات تم تنزيلها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ من قاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

[٤٢]– اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥: تقييم التقدم المحرز في أفريقيا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (أديس أبابا، ٢٠١٥).

[٤٣] مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٥. التدفقات المالية غير المشروعة: تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا (أديس أبابا، ٢٠١٥). متاح على الرابط:
.http://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/iff main report ٢٦feb en.pdf

تشكل ٥,٥ في المائة عام ٢٠٠٠، و٩,٦ في المائة عام ٢٠١٠ و٦,٠ في المائة عام ٢٠١٥.[٤٤] وسُجلت معدلات أعلى بكثير في مجموع البلدان الأقل نمواً (١٨,٠ في المائة عام ٢٠٠٠ و١٨,٤ في المائة عام ٢٠١٠ و١١,٨ في المائة عام ٢٠١٥)، وفي العالم ككل (٢٥,١ في المائة عام ٢٠٠٠ و٢٤,٦ في المائة عام ٢٠١٠ و٢٤,٥ في المائة عام ٢٠١٥).

٥٢- والقناة الرئيسية الأخرى التي تمكن البلدان الأفريقية الأقل نمواً من تخفيف عبء الديون الخارجية هي المساعدة الإنمائية الرسمية. واستنادا إلى تحليل أحدث البيانات الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، احتفظت أفريقيا بمركزها كأكبر جهة مستفيدة من هذه المساعدة خلال العقود الثلاثة الماضية، فقد بلغت الحصة الإقليمية حوالي ٤٣ في المائة، مما يعني أن أفريقيا تتلقى حوالي نصف المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية.[٤٥]

٥٣- ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن معظم البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تفي بالتزاماتها بتقديم ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي في شكل مساعدة إنمائية رسمية. وفي الواقع، فإن مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة في إطار لجنة المساعدة الإنمائية بلغت ٠,٢٩ في المائة فقط من مجموع الدخل القومي الإجمالي للبلدان–مما يعني وجود فجوة في الالتزام بنسبة ٠,٤١ في المائة.[٤٦] وبالنسبة للبلدان الأفريقية الأقل نمواً بصفة خاصة، فإن صافي مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تشهد انخفاضا مستمرا خلال السنوات الخمس الماضية حسب الأسعار الحالية: من ١٩,٩ مليار دولار عام ٢٠١١ إلى ١٦,١ مليار دولار عام ٢٠١٥. ومن أصل ٣٤ من البلدان الأفريقية الأقل نمواً، كانت البلدان الخمسة الأولى المستفيدة في عام ٢٠١٥ هي إثيوبيا (١,٨٥ مليار دولار)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (١,٤٤ مليار دولار)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (١,٤١ مليار دولار)، وجنوب السودان (١,٣٨ مليار دولار)، وموزامبيق (١,٠٦ مليار دولار).

٥٤- وفيما يتعلق بأرصدة الديون الخارجية، فقد انخفضت بشكل كبير بالنسبة للبلدان الأفريقية الأقل نمواً خلال الفترة ٢٠٠٠–٢٠١٥.[٤٧] واستنادا إلى متوسط أرصدة الديون هذه بالنسبة لـ ٢٤ من البلدان الأفريقية الأقل نمواً التي تتوفر بيانات بشأنها، فقد انخفضت من ١٣٤,٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي عام ٢٠٠٠ إلى ٣١,٩ في المائة عام ٢٠١٥. وعلى الصعيد القطري، حققت ليبريا أكبر نسبة تخفيض خلال الفترة نفسها (من ٦٦٣,٢ إلى ٤٧,٢ في المائة)، تليها

[٤٤] استنادا إلى بيانات مؤشر التنمية العالمي المنزلة من الإنترنت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

[٤٥] البيانات الإلكترونية عن إحصاءات التنمية الدولية الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. متاحة على الرابط: https://www.oecd.org/development/stats/idsonline.htm (accessed ٣١ January ٢٠١٧).

[٤٦] اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وجهات أخرى، تقرير عام ٢٠١٦ بشأن الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة.

[٤٧] استنادا إلى بيانات مؤشر التنمية العالمي المنزلة من الإنترنت في كانون الثاني /يناير ٢٠١٧.

غينيا-بيساو (من ٢٦٥,٢ إلى ٢٩,٩ في المائة)، وسيراليون (من ٢٠٢,٦ إلى ٣١,٤ في المائة)، وملاوي (من ١٥٩,١ إلى ٢٧,٣ في المائة).

٥٥- وشهدت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أقل البلدان الأفريقية نموا زيادة كبيرة حسب الأسعار الحالية، من ٣,١ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٢٧,٩ مليار دولار عام ٢٠١٥، أي زادت إلى تسعة أضعاف بين الفترتين. وحساب الاستثمار المباشر الأجنبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الأفريقية الأقل نمواً قد أظهر أيضا معدلا أعلى بالمقارنة مع مجموعات البلدان الأخرى منذ عام ٢٠١٠: بلغت نسبته في هذه البلدان ٣,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠ و٤,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٥، في حين سجلت مجموعات البلدان الأخرى معدلات بلغت حوالي ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن التدفقات تتركز في عدد قليل من البلدان، تشمل موزامبيق (٤,٩ مليار دولار)، وزامبيا (٢,٥ مليار دولار) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (٢,١ مليار دولار)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (٢,١ مليار دولار) وغينيا الاستوائية (١,٩ مليار دولار).[٤٨]

الجدول ٥

التدفقات الواردة للاستثمار المباشر الأجنبي

مجموعة البلدان	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠١٠	٢٠١٥
أمريكا	٤٧٧،١ (٣،٦)	٢١٢,١ (١,٢)	٤٥٩,٥ (٢,١)	٦٦٧,٩ (٢,٦)
آسيا	١٥٩،٩ (١،٧)	٢٣٧,٦ (٢,٠)	٤٣٦,٧ (٢,١)	٥٦٥,٦ (٢,١)
أوروبا	٧١٢،٩ (٧،٤)	٥٠٢,٣ (٣,١)	٤٧٦,١ (٢,٤)	٥٢٣,٠ (٢,٨)
أفريقيا	٩,٧ (١،٥)	٢٩,٦ (٢,٧)	٤٣,٦ (٢,٣)	٥٤,١ (٢,٣)
أقل البلدان نمواً	٤,٠ (٢،١)	٦,٧ (٢,٠)	٢٣,٨ (٣,٦)	٣٥,١ (٣,٦)
البلدان الأفريقية الأقل نموا	٣,١ (٢،٩)	٥,٣ (٢,٥)	١٣,٥ (٣,٤)	٢٧,٩ (٤,٩)

المصدر: جرت الحسابات استنادا إلى منصة نشر بيانات إحصاءات الأونكتاد (٢٠١٧).

ملاحظة: وحدة الحساب هي دولارات الولايات المتحدة الأمريكية بالأسعار الحالية بمليارات الدولارات، وترد بين قوسين النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

٥٦- وتشكل تدفقات التحويلات المالية أحد المصادر الرئيسية للعائدات من العملات الصعبة، وتمثل في بعض البلدان الأفريقية الأقل نمواً مصدر تمويل أهم من الاستثمار المباشر الأجنبي. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تتخذ خطوات لزيادة الأثر الإنمائي لهذه التدفقات في البلدان الأفريقية الأقل نموا، وذلك من خلال مواصلة خفض تكاليف المعاملات والتوجيه الاستراتيجي للأموال نحو القطاع الإنتاجي والصناعات ذات الأولوية. ووفقا لأحدث بيانات الأونكتاد، فإن المقارنة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥ بالنسبة لـ ١٩ من أصل ٣٤ من البلدان الأفريقية الأقل نمواً التي تتوفر بيانات بشأنها، تكشف عن اتجاه تصاعدي في تدفقات التحويلات المالية: من ٥,٣

[٤٨] مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، حالة البلدان الأقل نموا لعام ٢٠١٦: متابعة تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا (نيويورك، ٢٠١٦).

في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٠ إلى ٧,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٥. وكانت البلدان الأربعة الأولى في هذا الصدد، التي سجلت معدلات تزيد عن ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي هي ليبريا (٣١,٣ في المائة)، وليسوتو (١٩,٦ في المائة)، وغامبيا (١٩,٤ في المائة)، والسنغال (١١,٦ في المائة).

حاء- الحكم الرشيد على جميع المستويات

٥٧- لا مغالاة في التأكيد على أهمية الحكم الرشيد في انتقال البلدان الأفريقية الأقل نمواً إلى مركز الدخل المتوسط. فالقيادة الرشيدة، والمؤسسات القوية التي تشدد على المساءلة بشأن استخدام الموارد العامة، والإدارة السليمة للقطاع الخاص، هي من الأمور ذات الأهمية البالغة لتحقيق نمو وتنمية مستدامين في أفريقيا ككل وفي البلدان الأقل نمواً بصفة خاصة. ويقود الحكم الرشيد أيضا إلى تحقيق التعايش السلمي وأمن الأشخاص والممتلكات.

٥٨- والبلدان الأفريقية الأسوأ أداءً وفقاً لدليل إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا هي أقل البلدان نمواً. وبعض هذه البلدان هي بلدان غنية بالمعادن أو مصدرة للنفط مثل أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية. ومع ذلك، تغير معدل البلدان الأفريقية الأقل نمواً بمقدار ٢,١ نقطة في دليل إبراهيم خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥، مما يدل على حدوث تحسن عام في أداء الحوكمة لديها. ومع ذلك، تفاوَت أداء فرادى البلدان تفاوتاً كبيراً، حيث تراوح من معدل مرتفع بلغ ١٠٠/٦٠ فما فوق في رواندا وسان تومي وبرينسيبي والسنغال، إلى ما دون ١٠٠/٣٠ في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وجنوب السودان. وهناك حوالي ١٩ من البلدان الأفريقية الأقل نمواً سجلت معدلاً إجمالياً دون المتوسط القاري هو ١٠٠/٥٠، وجاء الصومال وجنوب السودان في ذيل القائمة.[٤٩]

٥٩- والأمر الأكثر إيجابية هو أن معظم البلدان الأفريقية الأقل نمواً قد سجلت تحسنا في واحد على الأقل من الأبعاد الأربعة الواردة في دليل إبراهيم خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٦. وهذه الأبعاد الأربعة هي: التنمية البشرية؛ والفرص الاقتصادية المستدامة؛ والمشاركة وحقوق الإنسان؛ والسلامة وسيادة القانون. وسُجل التقدم الأكثر إثارة للإعجاب في مجالات التنمية البشرية والمشاركة وحقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، سجل ١٨ بلدا تدهورا في مجال السلامة وسيادة القانون، وتسعة بلدان في مجال المشاركة وحقوق الإنسان.[٥٠] وتشير هذه الأنماط إلى زيادة إنكار حقوق الإنسان الأساسية للسكان، الأمر الذي يتطلب الرصد المنتظم من جانب السلطات المختصة. ووفقا لتقرير عام ٢٠١٦ بشأن دليل إبراهيم، يعيش نحو ٦٦ في المائة من سكان أفريقيا في بلدان تعاني بشكل ملحوظ من انعدام الأمن.

[٤٩]- مؤسسة مو إبراهيم، عقد الحوكمة في أفريقيا، ٢٠٠٦-٢٠١٥. دليل إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا، ٢٠١٦.
[٥٠] المرجع نفسه

٦٠- ويعيق تفشي الفساد وضعف المساءلة بشأن استخدام الموارد العامة على نحو خطير تحقيق النمو الشامل والتحول. ولوحظ تراجع في اتجاهات المساءلة منذ عام ٢٠٠٥، حيث سجل ١٦ بلدا من أصل ٣٤ من البلدان الأفريقية الأقل نمواً علامات سلبية، وحقق أربعة منها تراجعا بمقدار أكثر من ١٠ نقاط.[٥١] وفي واقع الأمر، حصلت المساءلة في هذه البلدان على أدنى درجة من بين الفئات الفرعية للدليل.

٦١- ووفقاً لشبكة أفروبارومتر للبحوث، التي تقيّم مدى رضا المواطنين عن الجهود التي تبذلها الحكومات لمكافحة الفساد، فإن درجات التقييم على مؤشر "محاربة الفساد" ما زالت متدنية في القارة، فهي تبلغ ٣٦,٣ نقطة، بعد انخفاضها بمقدار ١٤,٤ نقطة في عام ٢٠٠٦. وفي خمسة من البلدان الأفريقية الأقل نمواً، تراجعت الدرجات على هذا المؤشر لأكثر من ٤٠ نقطة.

٦٢- ومنذ عام ٢٠١٦، وضع ٢٢ من البلدان الأفريقية الأقل نمواً البالغ عددها ٣٤ خططا إنمائية أو رؤى طويلة الأجل، وبات لكل منها خطة استراتيجية متوسطة الأجل. وتشكل الخطط الإنمائية أساس التنمية المستدامة، والحد من الفقر، وتنمية رأس المال البشري، والنمو الاقتصادي الشامل، وزيادة فرص العمل المنصف واللائق والحكم الرشيد، بوصفها من الركائز الأساسية للتنمية الوطنية. ومع ذلك، لا تزال هناك إشكاليات تتمثل في القيادة السياسية والرغبة في تمويل هذه الخطط وتنفيذها.

٦٣- ويُعد التخطيط الجيد للنمو الشامل للجميع أمرا بالغ الأهمية لضمان ارتكاز الخروج من مركز أقل البلدان نمواً إلى تحقيق التحول. ومثلما أبرز الأونكتاد في تقريره لعام ٢٠١٦ عن أقل البلدان نموا: من المتوقع أن تصل بعض البلدان الأقل نمواً إلى مرحلة التخرج هذه دون أن تكون قد حققت التحول الاقتصادي الهيكلي بصورة هادفة. وقد يكون هذا هو الحال، بصفة خاصة، بالنسبة للاقتصادات القائمة على استخراج النفط، والدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى حد ما. وفي حين يؤدي استخراج النفط إلى تعزيز الإيرادات، فهو لا يفضي في معظم الحالات إلى التنويع بصورة مناسبة لتحقيق الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، ولا يوفر بالضرورة الأساس لإحراز تقدم في مجال التنمية المستدامة. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف الأخيرة وضع سياسات واستراتيجيات لإعادة استثمار ريع هذه الموارد في تنمية القدرات الإنتاجية في قطاعات أخرى بخلاف الصناعات الاستخراجية. "[٥٢]

٦٤- والبلدان الأفريقية الأقل نمواً بحاجة إلى بناء مؤسسات قوية ومستقلة بغية تعزيز النمو الاقتصادي والتحول، ولذا لا بد من وجود مؤسسات قادرة على تنفيذ هذه الرؤية والخطط والاستراتيجيات المتوسطة الأجل. ويتطلب النجاح أن تكون هذه المؤسسات قوية وتستند إلى نظام دستوري وإلى سيادة القانون: سلطة قضائية مستقلة، ومؤسسات سياسية تمثيلية، وهيئات

[٥١] – المرجع نفسه

[٥٢]– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير عن أقل البلدان نموا لعام ٢٠١٦: السبيل إلى التخرج وما بعده: الاستفادة القصوى من العملية (نيويورك وجنيف، ٢٠١٦).

تنظيمية فعالة ووكالات لإنفاذ القانون تدعم حقوق الملكية. وبالمثل، فإن وجود قيادة قوية على الصعيدين السياسي والتقني أمر أساسي للمضي قدما في تنفيذ الخطط والرؤى من أجل تحقيق نمو وتنمية مشتركين.

٦٥- وتواجه العديد من البلدان الأقل نمواً فجوات تمويلية بسبب مزيج من العوامل المتمثلة في تدني مستويات الدخل، وضيق الوعاء الضريبي، وضعف تحصيل الضرائب والنظم الإدارية، إلى جانب التدفقات المالية غير المشروعة.[٥٣] وفي الوقت نفسه، فإن معظم البلدان الأقل نمواً لديها حاجة كبيرة لإيرادات إضافية من أجل الاستثمارات المطلوبة في القطاع الاجتماعي والهياكل الأساسية بغية القضاء على الفقر.[٥٤] وبالإضافة إلى ذلك، تشكل المساءلة وإدارة الإيرادات والموارد المقدمة من المانحين تحدياً كبيراً في العديد من البلدان الأفريقية الأقل نمواً، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى الحد بشكل كبير من تأثير السياسة المالية الحكومية على الأداء الاقتصادي وتحقيق الأهداف الاجتماعية الأساسية. وهناك عدد من البلدان الأفريقية الأقل نمواً، بما فيها إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبوروندي، والسنغال، وغينيا – بيساو، وليبريا، ومالي، وموريتانيا، التي نفذت إصلاحات ضريبية من أجل تحسين الإيرادات الضريبية عن طريق تبسيط وتحديث تحصيل الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية.[٥٥] وسيكون من الضروري تعميق هذه الإصلاحات من أجل توسيع الحيز المالي والسياساتي اللازم لكي تتمكن هذه البلدان من تحويل اقتصاداتها بصورة مستدامة.

ثالثا– الأداء والتقدم المحرز نحو الخروج من قائمة أقل البلدان نمواً

٦٦- في عام ٢٠١٥، استوفت عشرة بلدان معايير الأهلية للخروج من قائمة أقل البلدان نمواً (أنغولا، وبوتان، وتوفالو، وتيمور – ليشتي، وجزر سليمان، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا الاستوائية، وفانواتو، وكيريباس، ونيبال). وقد استوفت المعايير للمرة الأولى خمسة من هذه البلدان العشرة (بوتان، وتيمور – ليشتي، وجزر سليمان، وسان تومي وبرينسيبي، ونيبال)، وسوف ينظر في إمكانية خروجها من القائمة خلال الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات والذي سيكون في عام ٢٠١٨. ورغم أن أفريقيا تضم ٣٤ من أقل البلدان نمواً البالغ عددها ٤٨ بلدا، يوجد بين هذه البلدان العشرة التي استوفت معايير الأهلية ثلاثة بلدان أفريقية فقط (أنغولا، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا الاستوائية). أما أنغولا وغينيا الاستوائية فقد استوفتا معايير الأهلية للمرة الثانية وهما مؤهلتان للخروج على أساس استثنائي بسبب ارتفاع مستويات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. فاقتصاداتهما تعتمد اعتمادا كبيرا على صادرات النفط الخام التي انخفضت قيمتها خلال الأشهر الأخيرة. والارتفاع النسبي في الدخل القومي الإجمالي للفرد في أنغولا وغينيا

[٥٣]– المرجع نفسه

[٥٤] –صندوق النقد الدولي، تعبئة الإيرادات في البلدان النامية (واشنطن دي.سي، ٢٠١١). متاح على الرابط: https://www.imf.org/external/np/pp/eng/٢٠١٣/٠٣١٤١٣.pdf.

[٥٥] المرجع نفسه

الاستوائية يتناقض تناقضا صارخا مع تدني تنمية رأس المال البشري، ومحدودية التنويع الاقتصادي، وتعرضهما للصدمات الاقتصادية.

رابعا– الاستنتاجات والتوصيات

٦٧- من الناحية الإيجابية، شهدت البلدان الأفريقية الأقل نمواً زيادة كبيرة في انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهناك زيادة طفيفة في نسبة وصول سكان البلدان الأفريقية الأقل نمواً إلى الكهرباء، من ٢٤ إلى ٢٨ في المائة، وإن كانت هناك تفاوتات كبيرة بين المناطق الحضرية والريفية. وحدثت زيادة في الإنتاجية الزراعية في البلدان الأفريقية الأقل نمواً وهي أعلى من المتوسط بالنسبة لجميع البلدان الأقل نمواً، ولكنها أقل من المتوسط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعالم ككل.

٦٨- وفي حين أن الإنتاجية الزراعية تُرجمت إلى تحسن في مستويات سوء التغذية، إلا أن الأحوال الجوية القاسية، مثل الجفاف، تهدد بعرقلة هذا التقدم. وعلى الرغم من تحقيق زيادات كبيرة في القيمة المطلقة للصادرات، فإن حصة صادرات البلدان الأفريقية الأقل نمواً من الصادرات العالمية لا تزال منخفضة وهي في تراجع، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى ارتفاع مستويات تركيز صادرات هذه البلدان. ويُقدّر للبلدان الأفريقية الأقل نمواً أنها سجلت اتجاهات إيجابية في مجال التنمية البشرية والاجتماعية على مدى السنوات الخمس السابقة لعام ٢٠١٥. فمعدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية آخذ في الارتفاع وقد طرأ تحسن على المساواة بين الجنسين؛ ويتواصل تحسن تعليم المرأة وتمكينها، إلى جانب وصولها إلى العمالة المربحة؛ وسجلت معظم البلدان الأفريقية الأقل نمواً تراجعاً ملحوظا في معدل وفيات الرضع والأطفال وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا. وعلى الرغم من هذه التطورات، فإن نوعية التعليم وإمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية من المجالات التي لا تزال بحاجة إلى تحسينها.

٦٩- وفيما يتعلق بتعبئة الموارد، ثمة تراجع في نصيب البلدان الأفريقية الأقل نمواً من المساعدة الإنمائية الرسمية، في حين تتواصل زيادة الاستثمار المباشر الأجنبي وتحويلات المغتربين. وتُعد التعبئة القوية للموارد المحلية أمراً ضرورياً لتمويل التنمية المستدامة. بيد أن هذا الأمر سيتطلب زيادة في المدخرات المحلية، وتعزيز القدرات في مجال الإدارة الضريبية، واتخاذ تدابير لوقف زيادة حالات التدفقات المالية غير المشروعة نحو الخارج وتحسين الحوكمة.